المرأة المقاولة في الجزائر بين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

Women in Algeria have economic and social importance

مراد سالي

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة (ولاية عين الدفلى)

تاريخ الإرسال: 2023-04-02 **تاريخ القبول**: 2023-05-22 **تاريخ النشر**: 2023-06-16

ملخص: تعتبر المقاولة النسوية في الجزائر من بين اهتمامات الحكومة الجزائرية خلال الآونة الأخيرة في ظل التعديلات الدستورية وما منح للمرأة من امتيازات في مجالات عدة، كانت حكرا على الرجال فقط خاصة في مجال المقاولتية، لما باتت لها من اثار ايجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومما لاشك فيه انه لا يمكن فهم دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الا من خلال التغيرات العديدة والسريعة التي طرأت على المجتمع، وما تسعى المرأة لتحقيقه ليس فتح مجال للصراع مع الرجل لتحقيق ما تصبو إليهمن مساوات، بل هوا ابعد من ذلك يكمن في إثبات قدرتها على العطاء والإبداع في ظل التطور السريع الذي شهده العالم

والمرأة المقاولة في الجزائر اقتحمت بشدة عديد القطاعات كالبناء والصناعة والخدمات والفلاحة وغيرها ، خاصة في ظل سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة بمختلف الصيغ كدعم تشغيل الشباب " اونساج" و الصندوق الوطني لدعم البطالين " كناك" واللجنة الوطنية لدعم القرض المصغر "اونجام" الذي سهل ولوج المرأة عالم المقاولتية من الباب الواسع وبالتالي تحررها من القيود التي كانت مفروضة عليها مما خلق نوع من الحركية الاقتصادية والتنافسية في مجلات عدة استطاعة على إثرها المرأة أن تصنع من نفسها شخصية فاعلة اقتصاديا واجتماعيا .

الكلمات المفتاحية؛ المراة المقاولة، الاهمية الاقتصادية ، الاهمية الاحتماعية.

Abstract :). Women in Algeria have economic and social importance
Women's entrepreneurship in Algeria between the concerns of the Algerian government are taken into account during the recent constitutional amendments

and the granting of privileges of women in several areas, it was reserved for men, especially in the field of entrepreneurship which has become a positive impact on various aspects of economic and social life, which is undoubtedly the role of women in social and economic life can only be understood through the many rapid changes that have took place in society, and that women seek not to open a conflict with men to achieve equality. On To give and creativity in light of the .rapid development witnessed by the world

And women's entrepreneurship in Algeria strongly burst into many sectors such as construction, industry, services, agriculture and others, particularly in light of state support policy in various formulas in favor of youth employment "Aonsag" and the National Fund to support the "Knak" unemployed and the National Committee to support the mini-loan "Ongam" which is easy for a woman Almqaolteh world of the door and thus emancipated from the restrictions that have been imposed on them, creating a kind of economic dynamism and competitiveness in the ability of several magazines evacuated women to be made economically and socially effective staff

Article

Keywords، women's entrepreneurship، economic importance ،social importance

المؤلف المرسل: مراد سالي **الإيميل**: mouradsali@yhoo.com

1– مقدمة:

تعتبر المقاولة النسوية في الجزائر من بين اهتمامات الحكومة الجزائرية خلال الآونة الأخيرة في ظل التعديلات الدستورية، وما منح المرأة من امتيازات في مجالات عدة، كانت حكرا على الرجال فقط خاصة في مجال المقاولتية، لما باتت لها من أثار ايجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ ومما لاشك فيه أنه لا يمكن فهم دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلا من خلال التغيرات العديدة والسريعة التي طرأت على المجتمع، وما تسعى المرأة لتحقيقه ليس فتح مجال للصراع مع الرجل لتحقيق ما تصبو إليه من مساواة ، بل هو أبعد من ذلك إذ يكمن في إثبات قدرتها على العطاء والإبداع في ظل التطور السريع الذي يشهده العالم .

المرأة المقاولة في الجزائر بين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

والمرأة المقاولة في الجزائر اقتحمت بشدة العديد من القطاعات كالبناء والصناعة والخدمات والفلاحة وغيرها من القطاعات، خاصة في ظل سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة بمختلف الصيغ كدعم تشغيل الشباب " ANSEJ"، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " CNAC"، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " ANJEM" الذي سهل ولوج المرأة عالم المقاولتية من الباب الواسع وبالتالي حرّرها من القيود التي كانت مفروضة عليها ما خلق نوعا من الحركية الاقتصادية والتنافسية في مجالات عدّة استطاعت على إثرها المرأة أن تصنع لنفسها شخصية فاعلة اقتصاديا واجتماعيا.

1: إشكالية البحث:

لقي موضوع المقاولة النسوية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات؛ حيث تشير التقارير الاقتصادية والدراسات أنها أصبحت تمثل أحد معايير النمو للاقتصاد، ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات.

لكن وعلى الرغم من أهميتها ومدى مساهمتها في رقي الاقتصاد، إلا أن نسبتها في الجزائر ليست بالمشجعة، بالرغم من أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة المقاولة النسوية في بلادنا، إلا أن هذا غير كاف، وبعيد جدا عن المستوى لمقارنته بالإنجازات التي حققت في البلدان الغربية، أو حتى مقارنته ببعض ما وصلت إليه العديد من الدول العربية.

وكما أوردته الإحصائيات المختلفة فإن المقاولة تستقطب بشكل أكبر فئة النساء المتعلمات؛ كما أنه وفي ظل انفتاح الأسواق زادت حدة التنافس، وأصبح البقاء للمؤسسات الأقوى التي تفرض وجودها من خلال قيامها بالإبداع، وخلق القيمة وابتكار الطرق التسييرية المناسبة، والتي تعتمد بشكل أكبر على مدى

امتلاك رأس المال الفكري أكثر منه المادي، وذلك بالنظر إلى حقيقة إشراك المرأة في العملية التنموية؛ كل هذه الحيثيات مجتمعة تدفعنا لطرح التساؤل التالي: ما هي أبرز العوائق والتحديات التي تواجه مشاريع الاستثمار الهادفة إلى ترقية المقاولة النسوية في الجزائر؟ وما هي الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية لهذا النوع من الاستثمار؟ وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية التي يحاول البحث الإجابة عليها عدة إشكاليات فرعية هي:

1-هل يمكن للمرأة المقاولة في الجزائر إثبات وجودها بدخولها عالم الاستثمار، وبالتالي تسهم إيجابيا في تنمية الاقتصاد الوطني؟

2- ما هي أهم الآليات الموضوعة للتشجيع على الاستثمار، وفيم تتمثل عوائق المقاولة النسوية في الجزائر؟

3-ما هي التحديات المستقبلية التي تواجهها المرأة المقاولة في ظل التغير الاجتماعي والاقتصادي المتسارع؟

4- هل المحيط الاجتماعي والثقافي يشجع العنصر النسوي على ولوج عالم المقاولة وإنشاء أعمالهن الخاصة؟ وهل هناك أسباب أخرى تحول دون بلوغهن ذلك؟

2: عالم المقاولتية النسوية في الجزائر

2-1- المقاولتية:

هي مهنة كغيرها من المهن، تتميز بطابع الخصوصية في غالب الأحوال تتطلب جهدا خاصا لإنشائها وذلك من حيث اختيار المشروع المناسب، والمساهمة المالية، وهي تتطور باستمرار مع تطور العلم والتكنولوجيا لها قواعد وأسس ثابتة، ويتوجب على من يمارسها التقيد بها، والعمل بموجبها لضمان النجاح

والربح، وهي عبارة عن تصميم وتنظيم وإدارة بشرية وتجهيزات ورأس مال ويد عاملة، ووسائل مالية ومعنوية وقانونية اللازمة لتحقيق أغراض معينة،صناعية، تجارية، حرفية، أو خدماتية وغيرها من الأنشطة الأخرى. (Azzedine, 2003)

2-2- المرأة المقاولة:

لا يوجد تعريف خاص بالمرأة المقاولة يختلف عن الرجل، لكن يمكننا تعريفها بأنها هي تلك المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة، وتتحمل المسؤولية، وتتعامل بمرونة ومهارة في تنظيم الإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق؛ أو هي كل امرأة – سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر-أسست، أو اشترت، أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسئولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا؛ كما تساهم في تسييرها الجاري (...)؛ كما أنها تمثل ذلك الشخص الذي يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وإدارتها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة، ودخول أسواق جديدة.

كما عرفت أيضا بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص، ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانيتها ،هدفها النجاح و التفوق؛ حيث أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية، والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما ترغب فيه مستقبلا(féminin, 2000, p. 9) .

من خلال التعريفات المختلفة نجد أن المقاول هو كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشىء ويمتلك مؤسسة لحسابه الخاص، وتتوفر فيه مجموعة من الخصائص والسمات التي تساعده على إنجاح وتطوير مشروعه.

2-3- مميزات المقاولة النسوية:

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر هي صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال؛ والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاول، نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاولة فإن معظم الدراسات أجمعت على أنها:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة نتيجة لانسغالها بتربية أطفالها، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها.
- هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات، أو في قطاع النشاط الذي تعمل به؛ وقلة الكفاءة تبرز على المستوى المالي، التسييري ،أو المقاولاتي.

من جهة أحرى فإن خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء فهي عادة تتميز بما يلي:

- المؤسسات أقل عمرا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات، أو العمال.
- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاطات النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلا ما توجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل، أو التحويل.
- النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال .

أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بما يلي:

– تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي، ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، وتقاسم السلطة والمعلومة.

– بالإضافة للأهداف الاقتصادية، فإن معظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى أن توجههن أقل تجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية. (فريدة، 2009)

3 : عوائق المقاولتية النسوية في الجزائر:

يتأثر عمل المرأة المقاولة بعوامل عدة منها اجتماعية و ثقافية و دينية و اقتصادية، فقد كانت مشاركة المرأة في البداية تنحصر في الأعمال اليدوية، ومشاركة زوجها العمل في الحقول، ولكن مع تسارع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة أعباء الحياة، ورغبة المرأة الجامحة في إثبات ذاتها؛ الأمر الذي دفعها إلى اقتحام سوق العمل، فمارست العديد من المهام، فاشتغلت في ميادين التربية، التعليم، والصحة وغيرها من الميادين؛ لكن بالرغم من ذلك تبقى بعض أنواع الوظائف والأعمال حكرا على الرجل كالمقاولتية التي تزداد فيها المهام، والمسؤوليات تتطلب قدرات بدنية لا تتوفر في المرأة، أو لأن المجتمع يحد من إشراك المرأة فيه.؛ وعليه يمكن التطرق لأهم العوامل المساهمة في عرقلة المقاولة النسوية.

3–1– العوامل الذاتية:

تتعلق بشخصية المرأة، وطبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية، الجسمية، والعقلية؛ فالمرأة بحكم طبيعة تكوينها النفسي تحتاج إلى التواصل النفسي، التشجيع، والتعاطف؛ فإذا فقدت هذه المشاعر أصيبت بانتكاسة نفسية، وانعكس ذلك على قدرتها في الإبداع، والابتكار؛ إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة، وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتحاول فرض وجودها الاجتماعي من خلاله. (بلعربي، 2008).

3–2– العوامل الدينية:

لقد حفظت جميع الأديان السماوية حقوق المرأة و كرامتها فهي الأم والأخت، و الزوجة و الابنة، ومن أولى مسؤولياتها تربية الأطفال التربية الصالحة التي تؤهلهم أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع ، إلا أن كل هذا لا يشفع لها حينما يفسر الدين تفسيرا خاطئا مبني في كثير من الأحيان على الدانية و الجهل، و في هذا يقول يوسف القرضاوي: أن الذين يتعللون لينقصوا من وضعية المرأة الاجتماعية بأنهم يخطئون مرتين : الأولى حين ينسبون إلى الدين مفاهيم خاطئة فيسيئون، والثانية حين ينتقصون حقوق المرأة فيظلمون. " و رغم أن الدين الإسلامي دين عظيم بحسبه خاتم الأديان ومجمع كمالاته، لا يمكن أن يكون معيقا لحركات المرأة الاجتماعية والتنموية، و لكن العلل تكمن في الإفهام ، فالإسلام أوجب على المرأة القادرة المؤهلة أن تخدم مجتمعها، وأن إسهامها اجتماعيا و اقتصاديا مشروعين و ضروريين؛ إلا أن البعض يرى في خروجها للعمل وتمكنها من مواقع السلطة، والتأثير في المجتمع بمثابة تمرد على القيم الدينية، لأنه في هذه الحالة ستكون معرضة للاختلاط بالرجال لأن عملها يتطلب ذلك، وهذا في نظرهم تحرر، و التحرر من مفاهيم اليهودية والنصرانية و الشيوعية، وهو مخالف لمقتضيات الشريعة الإسلامية لذا يجب محاربته. و بما أن الكثير لا زالوا يعتبرون المرأة تابعة للرجل ومجبرة على طاعته في كل الأمور، وهو لديه الحق في تقويم سلوكها، وهذا يجعل من المرأة داخل المجتمع تعامل على أنها ناقصة، وقد تبرر هذه الفكرة بعدم أهليتها في الشهادة، الولاية، والإرث؛ و بالتالي فهي غير قادرة على تحمل مسؤولية العمل الخارجي الذي يتطلب القوة والرصانة والعقل الراجح؛ أما استغلال الدين لفرض السيطرة الذكورية داخل المجتمع فقد اعتبروا أنه يظهر بجلاء في فرض لباس الحجاب في الدين الإسلامي لحجب المرأة عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، واعتبروا خروجها من بيتها إلى ميدان العمل فيه رفض لطاعة الزوج، وإخلال بخصوصياتها الأنثوية، ومنافسة للرجل، وأن مكانها الطبيعي هو البيت، وأن خروجها يهدد بتحويل البيوت إلى صحارى قاحلة، وتحويل الأطفال إلى أيتام، وإفراغ الأسرة من مشاعر العطف و الحنان. (الأنصاري، 2000، صفحة 80)

و قد اعتبر المفكر الإسلامي مصطفى السباعي " أن المرأة التي تطمح لتحقيق ذاتها عن طريق العمل هي تقوم بتقليد المرأة الغربية لأن هذا لا يمت للتقاليد الإسلامية بصلة، وأنه يتوجب على المرأة المسلمة أن تتحمل كل ما تتحمله المرأة الغربية من تبعات عند خروجها للعمل مثل التكفل بنفقات حياتها، والمشاركة في نفقات البيت و الأولاد "، و يقول كذلك "(أن عملها مهما كان نوعه فهو يرهقها، ويجبرها على القيام بدورين معا، مما يؤدي إلى تعبها جسديا، السبب الذي يجعلها لا تؤدي دورها كاملا مع أسرتها، وبالتالي تؤثر على استقرار المجتمع، وتماسكه؛ لذا لا يجب أن نسمح لها بالعمل خارج منزلها إلا إذا كانت فقيرة لا عائل لها من زوج، أو أب، أو قريب). "(الأنصاري، قضايا المرأة من تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع ، 2000، صفحة 125)

كل هذا عبارة عن آراء مفكرين، وهي تعبر عن اجتهادات شخصية، لأن التحريم لا نملكه نحن البشر إلا بنص قرآني صحيح صريح ،وهذا غير موجود، إذن يبقى الأمر في دائرة المباح، والمصالح العامة.

3-3- العوامل الأسرية:

تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية، وهي تمثل للناس المكان الأكثر نبعا للحيوية، الراحة، الأمان، والحب؛ غير أنها قد تكون في الوقت ذاته مصدرا للاستغلال واللامساواة؛ وكون العائلة الجزائرية اليوم تطمح إلى العصرنة ومواكبة التحضر، فإن البنية التقليدية وكأنها في طريق الزوال، إذ فقد النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث، وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته ، إلا أن العائلة الجزائرية مازالت محكومة بمقاييس المحرمات الدينية المتعلقة بالجنس، فهناك أسر تكون فيها السيطرة على النساء بيد رجل وتكمن في هذه الإستراتيجية نزعة إقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة وبين المشاركة في الحياة العامة؛ من جانب آخر فهي جماعية في طابعها، إذ تنخرط النساء في نشاطات المجال العام مثل(النشاط السياسي وسوق العمل، غير أن ثمة حدودا تصلهن عن الثروة والقوة والمكان ، (منيرة، 2008، صفحة 33)، ويعود السبب إلى تخوف الرجل من تضييع مكانته، فعندما تحقق المرأة استقلالها الاقتصادي، وتثبت وجودها الاجتماعي تصبح تمثل تهديدا لسلطة الرجل، وقراراته،

والإلتزامات المنزلية تقسّم قسمة عادلة بفعل توازن القوى الأسرية، عندها يظن الرجل أن المرأة ستسلبه خضوع الأسرة له كرب لها، والاعتقاد أنها ستمارس نفس الصلاحيات التي يمارسها هو يجعل الإطار الأسري إطارا ماديا بالدرجة الأولى، وتذوب المقومات الأساسية التي تتمثل في العاطفة، والمقومات المعنوية للحياة الزوجية والأسرية.

-ويبدو الإحساس أكثر حدة في العلاقات الشخصية عندما يسعى كلا من الرجل والمرأة إلى متابعة مسارهما المهني في سوق العمل بعد الزواج، وبعد الإنجاب.

لقد كانت النساء في الماضي يزاولن عملا جزئيا غير متفرغ، أو يتركن العمل فترات طويلة للإنجاب ورعاية الأطفال، غير أنهن الآن يركزن الاهتمام على مسارهن المهني وعلى طموحاتهن وأهدافهن الشخصية الأخرى، ولم يعد التفاوض بين الرجل والمرأة في أيامنا هذه يدور حول المهمات الزوجية أو البيتية، بل إن العلاقة بينهما عموما قد أصبحت في جوهرها تشمل قضايا مهمة أخرى مثل العمل والسياسة والاقتصاد .

وقد أثبت لنا الواقع أن الدور التقليدي للمرأة قد تحول بعمق، فدراسة الموازنات العائلية بالارتباط مع تفاصيل الحياة اليومية تظهر لنا التحولات البنيوية والتحولات الثقافية التي تجري في الحياة العائلية الحالية، وبالتالي تتغير الحاجات وتظهر نماذج ثقافية جديدة لتأخذ مكان النماذج القديمة،)الخشاب .p ,1981 , 216)

مع ذلك ظلت المرأة في كثير من الأحيان محيرة بين أسرتها وطموحها ، فعلاقات السلطة الغير متوازنة والقوة الغير المتكافئة داخل العائلة، أعطت بعض أفراد الأسرة منافع وامتيازات أكثر من غيرهم وفرضية أن العائلة قد إتخذت مع مرور الوقت طابع المساواة والإنصاف في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أفرادها نسبية، لان المهمات البيتية مثل رعاية الأطفال والاهتمام بالأعمال المنزلية لازالت من نصيب المرأة ، يضاف إلى ذلك مع يسمي بالعبئ العاطفي التي تتحمله المرأة في الحفاظ على العلاقات الشخصية الحميمية، وهذا يتطلب القدرة على الاستماع والإدراك والتفاوض والتصرف الإبداعي المبتكر ، وبالتالي تبقي المرأة هي التي تتحمل العبئ الأكبر والمسؤولية الأساسية للمهمات البيتية وتتمتع بوقت فراغ مما يناله

الرجل، ولإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية يجب تحديث الأسرة بما يسمح لها القيام بوظائف اقتصادية إما عن طريق العمل بشكل جزئي أو مؤقت في الوحدات الإنتاجية أو عن طريق إحداث مقاولات فردية صغيرة ترافقها الأسرة في غالب لأحيان مما يتيح للمرأة فرصة تحقيق ما تصبو إليه، كما أنه ويكون ذلك بإشراك كل أفرادها لأن المهم في هذه الحالة ليس لا بد أن نذكر أن هناك عائلات كانت السبب في دفع المرأة إلى مواقع السلطة والت المجتمع ، فالعائلات التي تملك مقاولات وشركات يكون هدفها في الغالب تنمية ثروتها وزيادتها .

3-4- العوامل الثقافية:

رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تطور ملحوظ نتج أساسا عن تحسن المستوى الثقافي و الفكري للمرأة، إلا أن بعض العادات و التقاليد البالية التي لا تمت لا لدينا و لا لثقافتنا بصلة ، لها قو ة لا تقل قوة عن القوانين التشريعية ، إذ تلعب دورا أساسيا في تحديد حياة الأفراد داخل المجتمع فسلطة الرجل لها التأثير الكبير على القرارات المهنية للنساء و قد أثبتت أغلب الدراسات و البحوث أن الآباء يختارون مهنة بناتهم على أساس بعض القيم و العادات و الوسط الإجتماعي و الثقافي ، و حتى اختيار الفتاة لعملها يراعى فيه عدم الإعتراض مع دورها في البيت لهذا نجدها تتجه نحو التدريس و التمريض و الإدارة و يحسب ألف حساب للأعمال التي تكون فيها سلطة وتسيير ومسؤولية ، لأن التلاعب على إشكالات الثقافة و الجنس ، أدى دوره آاملا في تأخير الانفتاح النسائي على مواجهة الخطر و تحمل نتائجه آما فرض على الثقافة في مستوى من مستوياتها أن تنشطر بين ثقافة الذكر و ثقافة الأنثى، فمما لا شك فيه أن معتمدات الوالدين و الأهل و المجتمع و تلعب أدوارا محددة في تعيين أخلاق و سلوك و اهتمام الذكر و الأنثى بالرغم من هذا لم تستسلم المرأة لحكم التقاليد المقيدة لطاقاتها و طموحاتها لأن بعض هذه التقاليد حتى عهد ليس بالبعيد كانت تقضي على آدمية المرأة و شخصيتها، فلم يكن للمرأة رأي في شؤون المجتمع و الحياة بل و لا رأي لها في أخص خصوصياتها فلو تمسكنا بتلك التقاليد لما تعلمت المرأة و لما عملت و ساهمت في خدمة مجتمعها ، بل ولما نهضت المجتمعات و تقدمت. (مصطفى، 2003)

فالأفكار النمطية ذات الجذور المتأصلة التي تؤكد على أدوار محددة لكلا الجنسين بشكل صارم فتنظر إلى المرأة كزوجة و أم فقط ، و تعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية و العقلية، و تحتاج إلى حماية دائمة من قبل الرجل سواء كان أبا أو أخا أو ابنا ، في حين تنظر إلى الرجل على أنه كامل عقلا من المرأة و أكثر حكمة و تدبيرا و أحسن تصرفا ، و هذا في الواقع شيء غير صحيح لأن المرأة ليس أقل استعدادا من الرجل في الحياة العامة، و إنما المجتمع هو الذي يهيئ و يمنح الرجل حقوقا على حساب المرأة لإبراز قدراته، آما أنه ليس هناك ما يمنع الرجل من المشاركة في تدبير شؤون البيت ، و تربية الأولاد إذا كان هناك حاجة لذلك ،لأن مساهمة المرأة في عملية التنمية ضرورية جدا بحسبها نصف المجتمع الذي لا يمكن أن ينهض بساق واحدة ، فالتقاليد الصالحة تحافظ على كيان المجتمع أما التقاليد الخاطئة فأساسها التحيز و الهوى لهذا فهي معوقة لتنمية و تطور و تقدم المجتمعات لأنها تقف في وجه التغيير والتجديد (خليل، 1985، صفحة 107).

مع هذا يمكن القول بأن تثقيف المرأة و تعليمها و مشاركتها في المجالات المهيأة لها لا يمكن أن تحقق ذاتية المرأة

4 : أهم الآليات الداعمة للمقاولة بالجزائر :

قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة لآليات أخرى من بينها:

4-1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

والذي أسس في 06 جويلية 1994 م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية. (الشباب، 2008، صفحة 04).

4-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم96- 296 المؤرخ في 08 سبتمر 1996 وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات. (professionnelle، 1997، صفحة 43)

4-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 في اوت 2001 تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها، كما خولت لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، والمشاريع ومتابعة ودعم أرباب العمل لأجل إنجاح مشاريعهم الاستثمارية. (ALGERIE، 2006/ 2007، صفحة 44).

4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR PME:

الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس . 2004 ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل فية التركيب المالي للاستثمارات المجدية ، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. (مليكة، 2005).

4-5- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25/ 02/ 2003 يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛ تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية. (مليكة، 2005).

4-6-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME :

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05، المؤرخ في 03 ماي61 ، 2005وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع لشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم المشار إليه سلفا.ومهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في: (Ministère de l'Industrie، 2005)

-تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تنفيذ البر مج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

-الخبرة والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.

-متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.

-إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.

-جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-7- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) :

والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 تشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع، خاصة النسوية وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (صالحي، 2004)

تمنح القروض للأشخاص ذوي 18 سنة فما فوق، بدون دخل أو لهم مدخول غير مستقر وغير منتظم، وهذا يخص أيضا النساء في المنزل، الحرفيين، المؤمنين لدى الشبكة الاجتماعية و الشباب بدون عمل وكانت انطلاقة هذا البر مج في صيف 1999 ، حيث أن كل الراغبين في خلق مناصب عمل ذاتية، أو بعث وتطوير نشاط منتج لسلع أو خدمات فإن" القرض المصغر يسمح لحصول على سلفة بنكية صغيرة

تتراوح بين 50000 دج إلى 350000 دج يتم تسديدها على مدى 12 شهرا إلى 60 شهرا – من سنة إلى5 سنوات –لاقتناء عتاد صغير أو مواد أولية لممارسة نشاط أو حرفة محدودة يهدف هذا الجهاز إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستو ت الثلاثة التالية: (حمودة، 2006، صفحة 127)

–على المستوى السياسي :تحقيق الاستقرار في المقاطعات الريفية وخاصة تشجيع الساكنة ذات الأصول الريفية التي هاجرت لدواعي أمنية أو اقتصادية على العودة إلى أراضيها.

–على المستوى الاقتصادي :تطوير النشاطات ذات الدخل، والنشاطات الحرفية.

–على المستوى الاجتماعي :تحسين شروط الحياة لنسبة للفئات المحرومة، والمساهمة في تقليص البطالة.

ومن شروط الاستفادة من هذا الإجراء:

–بلوغ سن 18 فما فوق.، امتلاك الكفاءة و التأهيل المتعلقين لمشروع المراد إنجازه.، التوفر على مكان سكني.، دفع مساهمة شخصية كجزء من عملية التمويل.، الالتزام بتسديد مبلغ القرض والفوائد البنكية.

5 : ماهية الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية :

تتمثل في طبيعة العلاقة بين المرأة المقاولة والمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه انطلاقا من الأسرة إلى الشارع وصولا إلى المتعاملين والشركاء الاقتصاديين كل ذلك يعد ذات أهمية بالغة بالنسبة للمرأة المقاولة في حالة وجود الوصفات المناسبة لكيفية التعامل والتواصل لخدمة مصالحها وجعل كل هاته الأشياء لصالحها من اجل تحقيق النجاح الذي يضمن لها الاستمرارية ودخول عالم المنافسة الاقتصادية . (شرارة، 2001)

5–1– علاقة المقالولتية بالخصوصية الاقتصادية :

للمقاولتية دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير الحاجيات، والتوسيع والترويج للصناعات والحرف التي من شانها أن تحقق التنمية المحلية، كما أنها تسهم في تنويع المنتجات والتقليل أكثر من نسب البطالة في وسط النسوة ، بالإضافة إلي تشجيع المرأة الماكثة بالبيت على دعم القدرة الشرائية للعائلة وخلق

فائدة اقتصادية، مع توفير فرص دخل بديلة للعائلات المحتاجة التي ليس لها معيل، وبالتالي تسهم إلى حد بعيد في زيادة الوعي بضرورة إشراكها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

5-2- علاقة المقالولتية بالخصوصية الاجتماعية :

المقاولة النسوية مهمة جدا في تحقيق التنمية الاجتماعية في ظل الظروف الصعبة التي يتخبط فيها المجتمع، و الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة جعلت أنماط التفكير تتغير نحو المرأة حيث بات من الضروري لإشراكها و منحها ادوار و مسؤوليات يمكن من خلالها تحسن الظروف الاجتماعية لها ولكل المحيطين بها، في حين أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فاعلا خارج التقاليد المعروفة بها خاصة بعد ولوجها عالم المقاولتية ومحاولة منها إبراز مكانتها في المجتمع كشريك فاعل في الحياة الاجتماعية، حيث بات لزاما عليها في ضل التطورات الكبيرة التي شاهدتها الساحة العالمية والانفتاح الكبير الذي وصل إليه المجتمع من تغيرات في البناء الاجتماعية والثقافي سهل عليها نوع ما القيام بخطوة لولوج المقاولتية كشريك يراهن عليه في شتى المجالات . (شرارة، 2001).

خاتمة :

يمكن القول في نهاية المطاف أن المرأة استطاعة إثبات وجودها في المعادلة الاقتصادية وأكدت على أهمية الدور الذي تلعبه في تحريك عجلت التنمية ، حيث لا يمكن تجاهل ذلك لدورها البارز من خلال خلق مشاريع خاصة استثمارية استطاعة على إثرها توفير مناصب شغل دائمة و السعي إلى تطوير ما تمارسه من نشاط لتحقيق الربح والاستمرارية.

ونلتمس اليوم في الجزائر أن المرأة المقاولة تعمل جاهدة لإثبات نفسها يوما بعد يوم ويتجلى ذلك في تزايد معدلات إنشاء المشاريع الاستثمارية في ضل العقبات التي تواجهها من حيث المنظومة القانونية المنظمة لذلك والبيروقراطية ناهيك عن الظروف الاجتماعية الأخرى، ولتحسين مناخ الأعمال للمقاولتية

النسوية لابد من ترقية دور المرأة وتشجيعها وتقديم امتيازات جبائية لحاملي المشاريع الكبيرة وذلك لتحفيز النساء المتخرجات من الجامعات من اجل المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما ينعكس إيجابا على المرأة بشكل خاص والمجتمع عامة .

قائمة المراجع

1- الأنصاري ,عبد الحميد اسماعيل (200)، *قضايا المرأة من تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع* .القاهرة :دار النشر العربي ، القاهرة .

2- الخشاب ,مصطفى .(1981) .*دراسات في علم الإجتماع العائلي* ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت

3- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل لشباب .(2008) .*نشرة إعلامية للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.رقم /05*، .الجزائر.

4- بلعربي ,عائشة .(2008) .*أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الإقتصادية ، المنتدى العربي حول الدور الجديد*،جامعة محمد الخامس، المغرب .

5- بن حمودة ,سكينة .(2006) *دروس في الاقتصاد السياسي* ،دار الملكية للطباعة و النشر ، الجزائر .

6-خليل، احمد خليل .(1985) .*المراة العربية و قضايا التغيير* ،دار الطليعة للطباعة و النشر،لبنان.

7- شرارة ,جدي عبد الله.،(2001)، جانفي ، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع الصناعات الكبيرة .*مجلة آفاق اقتصادية، جامعة الجزائر، العدد85*، .ص73.

8- شلوف فريدة. (2009). المرأة المقاولة في الجزائر، . *مذكرة ماجستير غير منشورة* . قسنطينة ، علوم اجتماعية ، الجزائر : جامعة الاخوة منتوري قسنطينة .

9- صالحي ,صالح (2004) أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .*مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف ، العدد* .24 .p ,

10- مصطفى الخشاب :دراسات في علم الإجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1981، ص . 216 بيرون.

11- مصطفى،عوفي (2003)، خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري،العدد 19 *مجلة العلوم الإنسانية،جامعة باتنة*، ص131.

12- مليكة ,غيت.(2005)، دور و أهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد05 *مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، ص 173.174*.

13- منيرة ,سلامي .(2008) .*التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر* .ورقلة :جامعة ورقلة ، ص 39.33.

14- ALGERIE, C. e. (2006/ 2007). *Rapport national sur le développement Humain -ALGERIE 2006, Cnes.* ALGER: CNES et PNUD ALGERIE.

15- Azzedine, T. (2003). *L'intention entrepreneuriale ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des des.* France: université de Rouen.

16- féminin, R. d.-c. (2000). *:" Les défis des entrepreneures",,.* Quebec,2000.

17- Ministère de l'Industrie, d. l. (2005, ma 03). portant création, organisation et fonctionnement de l'ANDPME. *Décretexécutif N° 05-165* , p. 150.

18- professionnelle, M. d. (1997). *: Recueil de textes d'application du dispositif d'appui au filet social.* Algérie: ENAG